



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٢/٠٠ من يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/27*

Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن السياسات التمييزية هي سبب حدوث كساد جديد في الأرض الفلسطينية المحتلة

جنيف، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ - جاء في تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني أن النمو الاقتصادي السلبي الذي بلغ -٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، قد أسفر عن حدوث أول كساد اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٢٠٠٦، وعن انخفاض نصيب الفرد من الدخل للسنة الثانية على التوالي. وهذا الوضع المتردي يُعزى بالكامل تقريباً إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية المفروضة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويكشف التقرير أن إسرائيل، التي تحسّل الإيرادات الضريبية بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، حجزت في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥ حوالي ٧٠٠ مليون دولار من إيرادات المقاصة الفلسطينية، التي تتأتى من الضرائب على الواردات إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، ما فاقم الأزمة المالية التي تعانها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومنذ عام ١٩٩٧، حجزت إسرائيل إيرادات المقاصة الفلسطينية في ست مناسبات، لفترات زمنية تبلغ في مجموعها أربع سنوات وشهراً واحداً، وبلغ مجموع الإيرادات المحتجزة ٣ بلايين دولار. وتشكّل هذه الإيرادات ٧٥ في المائة من الإيرادات العامة، وهي بالتالي المصدر الرئيسي للإيرادات العامة الفلسطينية. ولا تدفع إسرائيل أية فوائد على الأموال التي تحوّلها إلى السلطة الوطنية الفلسطينية عندما تحجز إيرادات المقاصة الفلسطينية، وهذه الفوائد تقدّر بمئات الملايين من الدولارات.

وفي عام ٢٠١٤، ارتفع معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٣ في المائة ليصل إلى ٣٠ في المائة. ووصل انعدام الأمن الغذائي أيضاً إلى مستويات مرتفعة غير معهودة، إذ إن أسرة من كل ثلاث أسر في الأرض الفلسطينية المحتلة تكافح لسد رمقها، حسبما جاء في التقرير.

ويقول التقرير إن العدد المتزايد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يسهم في التراجع الاقتصادي الفلسطيني. ففي المنطقة جيم وحدها (٦١ في المائة من الضفة الغربية)، تضاعف عدد المستوطنين أربع مرات منذ عام ١٩٩٤ ليلعب ما يزيد على ٠٠٠ ٣٤٠ مستوطن إسرائيلي، وهو الآن أكبر من عدد الفلسطينيين.

ويضيف التقرير أن حركة السكان الفلسطينيين والسلع الفلسطينية في الضفة الغربية أُعيقَت في عام ٢٠١٤ من جزاء وجود ٤٩٠ حاجزاً أنشأتها إسرائيل، تشمل نقاط تفتيش وحواجز على الطرقات وخنادق، إضافة إلى الجدار الفاصل الذي يعيد رسم حدود الضفة الغربية بعيداً عن الخط الأخضر المعترف به دولياً.

ويؤدي ارتفاع التكاليف وعدم التيقن، اللذان تزيد من حدّتهما قيود متعددة مفروضة على حركة الفلسطينيين والسلع الفلسطينية، إلى تقويض الاستثمار الفعلي والمحتمل للشركات الموجهة نحو التصدير، فضلاً عن الشركات التي تصنع أو تزرع منتجات للسوق المحلية، ما يزيد اعتماد الشعب الفلسطيني على الواردات (ومعظمها من إسرائيل) الممولة من المعونة المقدمة من المانحين.

وخلفاً لادعاءات بعض المراقبين، يؤكد التقرير أن الاحتلال هو الذي يقوّض فعالية الدعم المقدم من المانحين، وليس ضعف التنسيق بين المانحين، أو السلطة الوطنية الفلسطينية وسياساتها. فقد أدى عبء الأزمات الإنسانية والحسائر المالية المرتبطة بالاحتلال إلى ترسيخ وتعميق الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، وإلى استخدام المعونة المقدمة من المانحين لتمويل التدخلات الإنسانية بدلاً من استخدامها من أجل التنمية.

وقد وجد التقرير أن الغرامات وأسعار الفائدة المرتفعة التي تفرضها إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة أي تأخير في سداد مبالغ فواتير الكهرباء والمياه والصرف الصحي تشكّل عاملاً آخر يؤدي إلى ضغوط مالية.

ويخلص التقرير إلى أن آفاق ما تبقى من عام ٢٠١٥ قاتمة، نظراً إلى عدم وضوح الوضع السياسي، وانخفاض تدفقات المعونة، وبطء وتيرة إعادة الإعمار في غزة.

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد العمل، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية والمستفيدين، من أجل تيسير التجارة الفلسطينية وإعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادات الإقليمية والعالم. وعلاوة على ذلك، واصل الأونكتاد إجراء دراسات في مجال السياسات تتناول مختلف جوانب التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وقدّم التدريب والخدمات الاستشارية بهدف بناء القدرات البشرية والمؤسسية الفلسطينية من أجل تيسير التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي أوائل عام ٢٠١٥، أنجز الأونكتاد بنجاح تنفيذ مشروع في مجال بناء القدرات لتيسير التجارة الفلسطينية. وعزز المشروع معرفة الشاحنين والمهنيين الفلسطينيين من القطاعين الخاص والعام بالممارسات الفضلى في مجال تيسير التجارة، وأدى إلى تحقيق وفورات في سلسلة الإمداد.